الجمهوريّة التّونسيّة

مجلس المنافسة

الجلسة العامة

القطاع: الصناعات الكهربائيّة.

الرّأي عدد 172655

الصّادر عن مجلس المنافسة

بتاريخ 21 ديسمبر 2017

إنّ مجلس المنافسة،

بعد الإطّلاع على مكتوب السيّد وزير التجارة المؤرّخ في 23 أكتوبر 2017 والمرسّم بكتابة المجلس تحت عدد 172655 والمتضمّن طلب رأي المجلس حول مشروع عمليّة تركيز اقتصادي بين " General Electric Campany" و "ABB Verwaltungs Ltd" و "ABB Ltd" وذلك طبقا لأحكام الفصل 11 من القانون عدد 36 لسنة 2015 المؤرّخ في 15 سبتمبر 2015 والمتعلّق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار.

وبعد الإطّلاع على القانون عدد 36 لسنة 2015 المؤرّخ في 15 سبتمبر 2015 والمتعلّق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار.

وعلى الأمر عدد 1148 لسنة 2016 المؤرّخ في 19 أوت 2016 والمتعلّق بضبط إجراءات وصيغ الاستشارة الوجوبيّة لمجلس المنافسة حول مشاريع النّصوص التشريعيّة والتّرتيبيّة.

وعلى الأمر عدد 477 لسنة 2006 المؤرّخ في 15 فيفري 2006 والمتعلّق بضبط التّنظيم الإداري والمالي وسير أعمال مجلس المنافسة.

وبعد الإطّلاع على ما يفيد استدعاء أعضاء المجلس وفق الصّيغ القانونيّة لجلسة يوم الخميس 21 ديسمبر 2017.

وبعد التأكّد من توفّر النّصاب القانوني.

وبعد الاستماع إلى المقرّر **السيّد الناصر السيفاوي** في تلاوة ملخّص لتقريره الكتابي.

وبعد المداولة استقرّ رأي الجلسة العامّة لمجلس المنافسة على ما يلي:

الجزء الأوّل: تقديم الملفّ الإستشاري:

I. محتوى الإستشارة:

تضمّن ملفّ الاستشارة الوثائق الآتي ذكرها:

- وثيقة إعلام وزير التجارة بمشروع التركيز الاقتصادي مؤرّخة في 9 أكتوبر 2017 من قبل الأستاذ أنيس جبنون نيابة عن شركة "ABB Verwaltungs Ltd" والأستاذ كريم الهمامي نيابة عن شركة "General Electric Company"؛

- نسخة من الاتّفاق الإطار لعمليّة الاستحواذ على كامل أسهم وأصول شركة " General Electric Industrial Solutions" المبرم بتاريخ 24 سبتمبر 2017 بين كلّ من شركة " General Electric Company" وشركة "ABB Verwaltungs Ltd" وشركة "ABB Ltd"؛

- قائمة في الشركات والفروع التجاريّة المملوكة لشركة "General Electric Company"؛ التي سيتمّ نقل وتحويل أسهمها وأصولها في إطار عمليّة الاستحواذ؛

- مذكّرة متضمّنة الآثار والنتائج المنتظرة من عمليّة التركيز؛

- قائمة في أهمّ المسيّرين والمساهمين في شركة "ABB Ltd" وشركة "ABB Verwaltungs Ltd" وشركة "ABB Tunisie"؛

- الموازنات الماليّة لسنوات 2014- 2015-2016 لشركة "ABB Ltd" مصحوبة بتقارير مراجع الحسابات وقائمة في فروعها؛

- القوانين الأساسيّة والسجل التجاري والموازنات الماليّة وتقارير مراجع الحسابات لسنوات 2014-2015-2016 لشركة "ABB Tunisie"؛

- قائمة في أهمّ المسيّرين والمستثمرين وأعضاء مجلس إدارة شركة "General Electric Industrial Solutions"؛

- الموازنات الماليّة لسنوات 2014- 2015 -2016 لشركة " General Electric Industrial Solutions"؛

- قائمة في فروع وأقسام مجمّع "General Electric" الناشطة في السوق التونسيّة؛
- تقرير حول الفوائد الاقتصاديّة لعمليّة التركيز.

II. الإجراءات:

- توجيه مراسلة إلى نائبي أطراف عمليّة التركيز بتاريخ 27 أكتوبر 2017 لإعلامهما بتعليق سريان الآجال ولطلب استكمال وثائق وقد أفادا بالردّ بتاريخ 13 نوفمبر 2017؛

- توجيه مراسلة إلى السيّد وزير التجارة بتاريخ 27 أكتوبر 2017 قصد إعلامه بتعليق سريان الآجال وطلب معطيات حول قطاع الصناعات الكهربائيّة والشركات المحليّة والأجنبيّة الناشطة في هذا المجال بالسوق التونسيّة وقد أفاد بالردّ بتاريخ 20 نوفمبر 2017 بأنّه لا تتوفّر لدى الإدارة أيّ دراسة منجزة أو معطيات تهمّ قطاع الصناعات الكهربائيّة وبأنّ تعليق سريان الآجال لا يكون إلاّ من قبل الوزير المكلّف بالتجارة وذلك عند اقتضاء طلب معلومات إضافيّة من الأطراف المعنيّة بعمليّة التركيز الاقتصادي؛

- توجيه مراسلة إلى وزارة الصناعة بتاريخ 27 أكتوبر 2017 قصد مدّ المجلس بمعطيات دقيقة حول قطاع الصناعات الكهربائيّة بمختلف شرائحه والشركات المحليّة والأجنبيّة الناشطة ونصيب كلّ واحدة منها في السوق التونسيّة غير أنّها لم تلق الردّ.

III. تقديم عمليّة التركيز:

1. الأطراف المعنيّة مباشرة بعمليّة التركيز:

تتمثّل الأطراف المعنيّة مباشرة بعمليّة التركيز في الشركات الأربعة الآتي ذكرها:

❖ **شركة "ABB Ltd"** وهي الشركة الأمّ لمجمّع "ABB"، تمّ إحداثها وفقا للقانون السويسري كشركة خفيّة الاسم برأس مال قدره 260177791.68 فرنك سويسري وأسهمها مدرجة بأهمّ البورصات العالميّة ويتمّ تداولها في "SIX Swiss Exchange" و "NASDAQ" و "OMX Stockholm Exchange" و "New York Stock Exchange". ويتواجد مقرّها الاجتماعي في "Affolternstrasse 44, 8050 Zurich, Suisse". وتتوزّع حصص أهّم المساهمين في هذه الشركة بتاريخ 9 أكتوبر 2017 على النحو المبيّن بالجدول التالي:

المساهم	عدد الأسهم	النسبة المائويّة
Investor AB, Sweden	232.165.142	10,71
Cevian Capital II GP Limited, Channel Islands	115.868.333	5,34
BlackRock Inc., U.S.A.	72.900.737	3,36

وتمتلك هذه الشركة بصفة كليّة شركة فرعيّة[1] "Filiale" تسمّى "ABB Verwaltungs Ltd".

❖ **شركة "ABB Verwaltungs Ltd"** وهي شركة فرعيّة تابعة لشركة "ABB Ltd" التي تمتلك مجمل رأس مالها، تمّ إحداثها وفقا للقانون السويسري كشركة خفيّة الاسم برأس مال قدره 1.000.000 فرنك سويسري وهي بمثابة الشركة القابضة للشركات الأخرى التابعة لمجمّع "ABB" ويتواجد مقرّها الاجتماعي في "Affolternstrasse 44, 8050 Zurich, Suisse".

وتعتبر شركة "ABB Verwaltungs Ltd" أداة استحواذ "Véhicule d'acquisition" تستعملها شركة "ABB Ltd" للقيام بمختلف عمليّات الاندماج والاستحواذ "Fusions et acquisitions". وتمتلك شركة "ABB Asea Brown Boveri Ltd" وهي شركة فرعيّة تابعة لمجمّع "ABB" كامل أسهم شركة "ABB Verwaltungs Ltd" وذلك حسب الجدول التالي:

المساهم	عدد الأسهم	النسبة المائويّة
ABB Asea Brown Boveri Ltd	1000	100

ويعدّ مجمّع "ABB" أحد أهمّ المجمّعات الصناعيّة العالميّة الناشطة في مجال تكنولوجيا منتجات الطاقة الكهربائيّة والأتمتة الصناعيّة والتي تشمل تقديم منتجات متنوّعة وخدمات مبتكرة إلى الحرفاء على مستوى العالم في مختلف القطاعات الاقتصاديّة كالصناعة والطاقة والنقل والمرافق والبنية التحتيّة. ويتواجد هذا المجمّع العالمي في أكثر من 100 دولة عبر شبكة شركاته الفرعيّة وتقدّر طاقته التشغيليّة الجمليّة بنحو 132000 عامل.

[1] تعتبر شركة فرعيّة ويطلق عليها المصطلح القانوني"Filiale " حسب مقتضيات الفصل 461 من مجلّة الشّركات التّجاريّة " وتعتبر شركة فرعيّة كلّ شركة يرجع أكثر من خمسين بالمائة من رأس مالها مباشرة أو غير مباشرة للشّركة الأمّ وذلك دون اعتبار الأسهم التي لا تمنح حاملها حقّ الاقتراع". وتتمتّع هذه الشركة الفرعيّة باستقلاليّة باعتبار أنّ لها شخصيّة قانونيّة مستقلّة عن الشّركة الأمّ.

وتتوزّع الأنشطة الاقتصاديّة لهذا المجمّع على أربعة أقسام رئيسيّة وهي قسم " Electrification Products" وقسم "Robotics and Motions" وقسم "Industrial Automation" وقسم "Power Grids".

❖ **شركة "General Electric Company" اختصارها "GE"** وهي شركة صناعيّة وتكنولوجيّة عالميّة خاضعة لقانون ولاية نيويورك بالولايات المتّحدة الأمريكيّة ومدرجة ببورصة نيويورك للأوراق الماليّة تحت رمز (NYSE : GE). وتعتبر هذه الشركة بمثابة الشركة الأمّ لمجمّع "GE" ويتواجد مقرّها الاجتماعي في "41 Farnsworth Street, Boston, MA 02210, U.S.A.". وتتوزّع حصص أهّم المساهمين في هذه الشركة إلى حدود 30 جوان 2017 على النحو المبيّن بالجدول التالي:

المساهم	النسبة المائويّة
The Vanguard Group Inc.	6,93
BlackRock Inc.	5,98
State Street Corp.	3,97
Capital World Investors	1,63
Bank of America Corp.	1,53

وتصنّف شركة "GE " كثاني أكبر شركة عالميّة حيث يمتدّ نشاطها الصناعي والتكنولوجي المتنوّع ليشمل مختلف القطاعات الاقتصاديّة كالصناعة والطاقات المتجدّدة والنفط والغاز والمناجم والنقل والمرافق السكنيّة والرعاية الصحيّة والبنية التحتيّة والبحث العلمي بالإضافة إلى الأنشطة الماليّة.

وتنشط هذه الشركة في نحو 180 دولة عبر شبكة مترامية الأطراف من الشركات الفرعيّة والوكالات والموزّعين المعتمدين وتقدّر طاقتها التشغيليّة الجمليّة بنحو 295000 عامل على مستوى العالم من بينهم 104000 بالولايات المتّحدة الأمريكيّة. كما يتكوّن نسيجها الصناعي المتنوّع من 509 وحدة صناعيّة من بينها 184 متواجدة في الولايات المتحدة الأمريكيّة وبورتوريكو بينما تتوزّع الوحدات المتبقّية على نحو 40 دولة أخرى.

وتتوزّع الأنشطة الاقتصاديّة لهذه الشركة من الناحية التنظيميّة على 8 وحدات استغلال وذلك حسب طبيعة النشاط، تنقسم كلّ واحدة منها إلى عدّة أقسام متخصّصة، وهي "GE Power" و "GE Renewable Power" و "GE Oil and Gas" و "GE Aviation" و "GE Healthcare" و "GE Transportation" و "GE Energy Connections and Lighting" و "GE Capital".

❖ **شركة "General Electric Industrial Solutions" اختصارها "GEIS"** وهي عبارة عن تجمّع الشركات[2] أي مجموعة من الشركات لكلّ واحدة منها شخصيّتها القانونيّة وتكون مرتبطة بمصالح مشتركة وتمسك الشركة الأمّ "GE" هذه الشركات تحت نفوذها القانوني أو الفعلي وتمارس عليها بشكل يؤدّي إلى وحدة القرار. وتأسيسا عليه، فإنّ تجمّع الشركات "GEIS" لا يمكن اعتباره شخصا معنويّا ولا يتمتّع بالتالي بالشخصيّة القانونيّة المستقلّة عن الشركة الأمّ "GE" حيث تمارس هذه الأخيرة رقابتها المطلقة والحصريّة عليه "Prise de contrôle exclusif". ويتواجد مقرّ نشاطها في " 4200 Wildwood Parkway, Atlanta, GA 30339-8402, U.S.A.".

ومن الناحية التنظيميّة، تنتمي هذه الشركة إلى وحدة الاستغلال " GE Energy Connections and Lighting" التابعة للشركة الأمّ "GE" وتتضمّن أربعة أقسام فرعيّة هي "Engineered Solutions" و "Product Solutions" و "Configured Solutions" و "Embedded Solutions".

وتنشط هذه الشركة في أكثر من 100 دولة عبر شبكة ضخمة تتكوّن من 29 وحدة صناعيّة و 15 مركز توزيع و 13 مركز خدمات و 9 مراكز للبحث والتطوير، ويتمثّل نشاطها الاقتصادي المتنوّع في تصميم وإنتاج وبيع المنتجات الكهربائيّة ذات الجهد المنخفض والمتوسّط والمعدّات والحلول الصناعيّة وعمليّات الأتمتة "Automation Process" وخدمات ما بعد البيع والصيانة لمختلف القطاعات الاقتصاديّة الحيويّة كالمرافق السكنيّة والإنشاءات التجاريّة والبنى التحتيّة والنقل والرعاية الصحيّة والطاقة والمناجم والاتّصالات ومراكز البيانات.

وتتركّز أهمّ أنشطة هذه الشركة على أسواق أمريكا الشماليّة التي تستحوذ على النصيب الأعظم من مبيعاتها بنسبة تتجاوز 60 % من القيمة الجمليّة للمبيعات، تليها الأسواق الأوروبيّة بنسبة تقدّر بنحو 20 % ثمّ الأسواق الآسيوية بما فيها السوق الصينيّة بنسبة تصل إلى 15 % في حين يبقى نشاطها ضئيلا في أسواق الشرق الأوسط وإفريقيا ولا يتجاوز 5 % من مجمل المبيعات.

[2] طبقا لأحكام الفصل 461 من مجلّة الشركات التجاريّة الصادرة بمقتضى القانون عدد 93 لسنة 2000 المؤرّخ في 3 نوفمبر 2000.

2. الأطراف المرتبطة بعلاقات اقتصاديّة بالأطراف المعنيّة بعمليّة التركيز:

أ. بخصوص الأطراف المرتبطة بعلاقات اقتصاديّة بالأطراف المستحوذة: تتواجد شركة " ABB Ltd" في السوق التونسيّة عبر شركتين فرعيّتين هما شركة "ABB Maghreb Services S.A." وشركة "L'Ebenoid Production S.A.".

ويمكن تعريف هاتين الشركتين على التوالي كما يلي:

❖ **شركة "ABB Maghreb Services S.A."** وهي شركة خفيّة الاسم برأس مال قدره 82500,000 دينار تونسي ومرسّمة بالسجل التجاري تحت عدد D24338297. ويتواجد مقرّها الاجتماعي بحديقة البحيرة قطعة عدد 6 -2 -3 ضفاف البحيرة 1053 تونس. ويعود تاريخ بداية نشاطها الفعلي المتمثّل في إسداء الخدمات إلى سنة 1990 ولم يتمّ إشهارها بالرائد الرسمي إلاّ بتاريخ 13 جوان 2009 وتقدّر طاقتها التشغيليّة بنحو 12 شخصا.

وتمتلك شركة "ABB Asea Brown Boveri Ltd" وهي شركة فرعيّة مملوكة كليّا لشركة "ABB Ltd" 99,94 % من رأس مال شركة "ABB Maghreb Services S.A." في حين تعود ملكيّة ما تبقّى من رأس مالها إلى العاملين في شركة "ABB Ltd".

هذا، وتجدر الإشارة إلى أنّ شركة "ABB Asea Brown Boveri Ltd" تمتلك كليّا شركة "ABB Verwaltungs Ltd" التي ستقوم بعمليّة اقتناء كامل أسهم وأصول تجمّع الشركات "GEIS".

❖ **شركة "L'Ebenoid Production S.A."** وهي شركة خفيّة الاسم برأس مال قدره 180000,000 دينار تونسي ومرسّمة بالسجل التجاري تحت عدد B0640342007. ويتواجد مقرّها الاجتماعي بالمنطقة الصناعيّة 1100 زغوان. يعود تاريخ بداية نشاطها الفعلي المتمثّل في صناعة آلات القيادة والتوزيع الكهربائي إلى سنة 2002 وقد تمّ إشهارها في الرائد الرسمي بتاريخ 8 أوت 2002. وتشغّل هذه الشركة قرابة 70 شخصا في مصنعها المتواجد بولاية زغوان.

وتجدر الإشارة إلى أنّ شركة " L'Ebenoid" وهي شركة فرعيّة تابعة لمجمّع "ABB" تمتلك 99,94 % من رأس مال شركة "L'Ebenoid Production S.A." في حين يمتلك العاملون في شركة "ABB Ltd" النسبة المتبقّية من رأس المال.

ب. بخصوص الأطراف المرتبطة بعلاقات اقتصاديّة بشركة "GEIS" وبالشركة الأمّ " GE" :

لا تمتلك شركة "GEIS" المعنيّة بعمليّة الاقتناء لا تمتلك أيّ فرع أو وكالة بيع تنشط في السوق التونسيّة. وفي المقابل، ترتبط هذه الشركة بعلاقات تجاريّة مباشرة مع شركتين محلّيتين هما كلّ من الشركة الصناعيّة للأجهزة والآلات الكهربائيّة "SIAME" وشركتها الفرعيّة "ELECTRICA" حيث تقوم هاتان الأخيرتان باستيراد مجموعة من المنتجات والمكوّنات الكهربائيّة ذات الجهد المنخفض التي تصنّعها شركة "GEIS" ومن ثمّ تقوم ببيعها بالسوق التونسيّة إمّا تحت العلامة التجاريّة "GE" أو تحت العلامة التجاريّة "SIAME".

ويمكن تعريف هاتين الشركتين المحلّيتين على النحو التالي:

❖ **شركة "SIAME"** وهي الشركة الأمّ لمجمّع "SIAME". وتعرّف بكونها شركة خفيّة الاسم تمّ إحداثها في 12 ماي 1976 من طرف الشركة التونسيّة للكهرباء والغاز "STEG". وتمّ إخضاعها سنة 1998 إلى عمليّة خصخصة أدّت إلى انتقال الرقابة المطلقة عليها (51 % من رأس مالها) من الشركة التونسيّة للكهرباء والغاز إلى الشركة التونسيّة للمعدّات "STEQ". ويقدّر رأسها مالها الذي شهد عمليّات ترفيع متتالية خلال السنوات الأخيرة بنحو 14040000,000 دينار تونسي. وتمّ سنة 1999 إدراج أسهمها للتداول ببورصة تونس للأوراق الماليّة. ويتمثّل موضوع نشاطها في صناعة وترويج المنتجات الكهربائيّة ذات الجهد المنخفض والمتوسّط بالإضافة إلى القيام بعمليّات تركيب المكوّنات المتعلّقة بالآلات الكهربائيّة والالكترونيّة. وتعتبر هذه الشركة الأمّ من المنتجين والموزّعين المحلّيين الرائدين للمنتجات الكهربائيّة والميكانيكيّة والصناعيّة والصمّامات والمعدّات وأنظمة الأتمتة والتحكّم بالتيّار الكهربائي وخدمات الصيانة والتصليح.

❖ **شركة "ELECTRICA"** وهي شركة ذات مسؤوليّة محدودة تمّ إحداثها سنة 1999 برأس مال قدره 7750000,000 دينار تونسي ومتفرّعة عن مجمّع "SIAME". ويتمثّل موضوع نشاطها في بيع المعدّات الكهربائيّة والالكترونيّة المكمّلة لمجموعة المنتجات التي تقوم الشركة الأمّ "SIAME" بتصنيعها وترويجها في السوق التونسيّة أو في الأسواق الأجنبيّة.

ومن ناحية أخرى، يلاحظ أنّ الشركة الأمّ "GE " لا تمتلك أيّ شركة فرعيّة أو فرع أو وكالة تنشط بصفة مباشرة في السوق المرجعيّة المعنيّة بعمليّة التركيز وهي **سوق المنتجات الكهربائيّة ذات الجهد المنخفض** ولا تحقّق بالتالي أيّ رقم معاملات في هذه السوق.

وفي المقابل، تمتلك هذه الشركة مجموعة من الشركات الفرعيّة الناشطة بتونس في قطاعات أو أسواق اقتصاديّة أخرى تختلف عن السوق المرجعيّة المعنيّة بعمليّة التركيز، وهي كالآتي:

❖ **شركة "ALSTOM Grid Etudes Techniques SARL"** وهي شركة ذات مسؤوليّة محدودة برأس مال قدره 18000,000 دينار تونسي ومرسّمة بالسجّل التجاري تحت عدد B016112007 . ويتمثّل موضوع نشاطها في إسداء خدمات الدراسات والاستشارات والمساعدة في ميدان الطاقة الكهربائيّة.

❖ **شركة "Baker Hughes SARL"** وهي شركة ذات مسؤوليّة محدودة برأس مال قدره 10000,000دينار تونسي ومرسّمة بالسجّل التجاري تحت عدد B184401996 . ويتمثّل موضوع نشاطها في بيع المواد والخدمات المتعلّقة بأنشطة البحث والتنقيب والاستكشاف للشركات البترولية.

❖ **شركة "Baker Hughes Services Tunisia SARL"** وهي شركة ذات مسؤوليّة محدودة برأس مال قدره 10000,000 دينار تونسي ومرسّمة بالسجّل التجاري تحت عدد B184401996 . ويتمثّل موضوع نشاطها في بيع المواد والخدمات المتعلّقة بأنشطة البحث والتنقيب والاستكشاف للشركات البترولية.

❖ **شركة "GE Healthcare Tunisia SARL"** وهي شركة ذات مسؤوليّة محدودة برأس مال قدره 1000000,000 دينار تونسي ومرسّمة بالسجّل التجاري تحت عدد B01149512016 . ويتمثّل موضوع نشاطها في تجارة الأدوات الطبيّة وأدوات تقويم الأعضاء بالتفصيل.

❖ **شركة "Granite Services International – Tunisia SARL"** وهي شركة ذات مسؤوليّة محدودة برأس مال قدره 50000,000 دينار تونسي ومرسّمة بالسجّل التجاري تحت عدد B2465472008 . ويتمثّل موضوع نشاطها في خدمات الهندسة الصناعيّة والمساعدة الفنيّة.

❖ **شركة "BAKER HUGES Operations SAS"** وهي وكالة "Succursale" لشركة أجنبيّة برأس مال قدره 26517,000 دينار تونسي ومرسّمة بالسجّل التجاري تحت عدد B160611996 . ويتمثّل موضوع نشاطها في إسداء الخدمات التقنيّة المتعلّقة بالأنشطة البترولية.

❖ **شركة "Baker Hughes (Nedreland) B. V Tunisian Operations"** وهي وكالة لشركة أجنبيّة برأس مال قدره 1000,000 دينار تونسي ومرسّمة بالسجّل التجاري تحت عدد B01105202017 . ويتمثّل موضوع نشاطها في تصنيع وتجارة استيراد الآلات والمعدّات المخصّصة لاستخراج النفط والغاز والمياه والمعادن.

❖ **شركة "Baker Hughes EHO Ltd"** وهي وكالة لشركة أجنبيّة ومرسّمة بالسجّل التجاري تحت عدد B2441952005 . ويتمثّل موضوع نشاطها في إسداء الخدمات في قطاع المحروقات.

❖ **شركة "ALSTOM GridEnerjiEndustrisi A. S."** وهي وكالة لشركة أجنبيّة برأس مال قدره 4126750000,000 ليرة تركيّة ومرسّمة بالسجّل التجاري تحت عدد B0145322004. ويتمثّل موضوع نشاطها في تزويد وتركيب محوّلات القوّة.

❖ **شركة "ALSTOM Power Systems"** وهي وكالة لشركة أجنبيّة برأس مال قدره 188500,000 دينار تونسي ومرسّمة بالسجّل التجاري تحت عدد B0136632009 . ويتمثّل موضوع نشاطها في صنع مولّدات التيّار الكهربائي.

❖ **شركة "Nuovo Pignone International"** وهي وكالة لشركة أجنبيّة برأس مال قدره 6300000,000 دينار تونسي ومرسّمة بالسجّل التجاري تحت عدد B1110781996 . ويتمثّل موضوع نشاطها في الصيانة الصناعيّة.

3 . مراحل عمليّة التركيز:

تتعلّق عمليّة التركيز موضوع استشارة الحال بعقد اقتناء لأسهم وأصول تمّ توقيعه بتاريخ 24 سبتمبر 2017 والذي تستحوذ بموجبه شركة "ABB Verwaltungs Ltd" على بعض أنشطة شركة "GE" المتمثّلة في شركة "GEIS" مقابل ثمن قدره 2,6 مليار دولار أمريكي وستكون شركة "ABB Ltd"

الطرف الضامن في الشركة المستحوذة وذلك في ما يتعلّق بمجمل الالتزامات المنصوص عليها بالفصل 14.23 من نفس العقد.

وستتمّ عمليّة التركيز المعروضة على رأي مجلس المنافسة على مرحلتين:

أ . المرحلة الأولى: وهي مرحلة ما قبل الإغلاق "Pré-closing" والتي تستدعي القيام بعمليّات إعادة هيكلة لأصول وخصوم شركة "GEIS" المعنيّة بعمليّة الاستحواذ أي إخراج الأصول والخصوم غير التابعة لهذه الشركة واستجلاب الأصول والخصوم التابعة للأقسام الفرعيّة لهذه الشركة والتي بدورها ستقوم بإحالتها إلى الشركة المستحوذة.

ب. المرحلة الثانية: وهي مرحلة الإغلاق "Closing" وتشمل إحالة المساهمات التابعة للأقسام الفرعيّة لشركة "GEIS" وكذلك الأصول والخصوم المتبقّية لهذه الشركة والمملوكة من قبل أقسام غير تابعة لها إلى الشركة المستحوذة وذلك في إطار عمليّة إحالة متزامنة للأصول والخصوم.

وبموجب عمليّة الاستحواذ موضوع عقد الاقتناء، تنتقل الرقابة الكليّة والحصريّة " Prise de contrôle exclusif" على شركة "GEIS" من شركة "GE" إلى شركة "ABB Verwaltungs Ltd" المملوكة كليّا وبصفة غير مباشرة لشركة "ABB Ltd".

ووفقا لما تقدّم، فإنّ عمليّة التّركيز الرّاهنة تتعلّق بعمليّة تركيز عالميّة باعتبار أنّ الاتّفاق قد تمّ بين **شركات عالميّة مالكة لشركات فرعيّة أو لفروع ناشطة بأسواق أجنبيّة مختلفة ومتعدّدة من بينها السّوق التونسيّة.**

4 . طبيعة عمليّة التركيز:

تعتبر عمليّة التركيز الرّاهنة من أنواع التركيز الأفقي باعتبار أنّ أنشطة الشّركات المعنيّة بعمليّة التّركيز هي في واقع الأمر أنشطة تنافسيّة أي قابلة للإستبدال فيما بينها.

5 . أهداف عمليّة التركيز:

تهدف عمليّة التركيز الراهنة إلى تمكين شركة "ABB" من تعزيز قدرتها التنافسيّة ومكانتها العالميّة الرائدة في مجال المنتجات والحلول الكهربائيّة ذات الجهد المنخفض والمتوسّط وتوسيع نطاق نفاذها إلى أسواق أمريكا الشماليّة وذلك من خلال إدماج نشاط الشركة المستحوذ عليها في قسم "Electrification Products" التابع لها وبناء علاقة توريد وإمداد إستراتيجيّة طويلة الأمد مع شركة "GE" بما يكفل خلق قيمة مضافة مشتركة وإدارة محفظة عالميّة نشطة من المنتجات والحلول التكنولوجيّة التي تلبّي رغبة حرفائها في مختلف الأسواق العالميّة. وتتوقّع شركة "ABB" من خلال عمليّة الاستحواذ الراهنة أن تحقّق اقتصاد في التكلفة بحوالي 200 مليون دولار أمريكي خلال العام الخامس وبالتالي تطوير الأداء التنافسي للشركة المستحوذ عليها.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أنّ عمليّة الاستحواذ الراهنة تتضمّن عقدا طويل الأمد لاستغلال العلامة التجاريّة لشركة "GE " من قبل شركة "ABB".

الجزء الثاني: تقييم عمليّة التركيز:

I. دراسة السوق:

1 . الإطار القانوني:

تخضع عمليّة التركيز الراهنة إلى جملة من النصوص القانونيّة والترتيبيّة، يذكر من أهمّها:

- القانون عدد 44 لسنة 1995 المؤرّخ في 2 ماي 1995 المتعلّق بالسجّل التجاري كما وقع تنقيحه وإتمامه بالقانون عدد 15 لسنة 2010 المؤرّخ في 14 أفريل 2010؛
- القانون عدد 93 لسنة 2000 المؤرّخ في 3 نوفمبر 2000 المتعلّق بإصدار مجلّة الشركات التجاريّة كما وقع تنقيحه وإتمامه بالقانون عدد 16 لسنة 2009 المؤرّخ في 16 مارس 2009؛
- القانون عدد 36 لسنة 2001 المؤرّخ في 17 أفريل 2001 المتعلّق بحماية علامات الصنع والتجارة والخدمات كما وقع تنقيحه وإتمامه بالقانون عدد 50 لسنة 2007 المؤرّخ في 23 جويلية 2007؛
- القانون عدد 36 لسنة 2015 المؤرّخ في 15 سبتمبر 2015 المتعلّق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار؛

- الأمر الحكومي عدد 780 لسنة 2016 المؤرّخ في 13 جوان 2016 المتعلّق بضبط المبلغ الأدنى لرقم المعاملات الإجمالي الموجب لإخضاع عمليّات التركيز الاقتصادي للموافقة المسبّقة.

2 . الهيكلة العامّة للسوق المرجعيّة:

تتمثّل السوق المرجعيّة المعنيّة بعمليّة الاستحواذ موضوع استشارة الحال في **سوق المنتجات الكهربائيّة ذات الجهد المنخفض**. ويمكن تعريف المنتجات الكهربائيّة ذات الجهد المنخفض التي يتمّ استعمالها في مختلف القطاعات الاقتصاديّة بكونها منتجات وحلول مناسبة للتطبيقات الكهربائيّة المتعدّدة تشمل الموصلات والقواطع الكهربائيّة وقواطع الدوائر المصغّرة وأجهزة التسريب الأرضي وعلب أو لوحات التوزيع الكهربائي وغيرها من المنتجات الكهربائيّة ومعدّات المراقبة والتحكّم والأسلاك والكابلات المصمّمة لضمان حماية وسلامة وجودة تشغيل التيّار الكهربائي ذو الضغط المنخفض (إلى حدود 1000 فولت) في الوحدات السكنيّة والمنشآت الصناعيّة ومختلف القطاعات الاقتصاديّة الأخرى كالنقل والطاقة والمناجم والتعدين.

أ. العرض:

ينبع العرض داخل السوق المرجعيّة والأسواق المتفرّعة عنها من قبل الشركات المحليّة والأجنبيّة الناشطة التي تقوم بتصنيع مختلف معدّات التوزيع والتحكّم الكهربائي "Matériel de distribution et de commande électrique". وبالرّجوع إلى المعطيات المستمدّة من موقع بوّابة الصناعة التونسيّة[3] (التابع لوزارة الصّناعة والمؤسّسات الصّغرى والمتوسّطة) تنشط حاليّا بالسّوق المرجعيّة 74 شركة من بينها 23 شركة تونسيّة فقط أمّا البقيّة والبالغ عددها 51 فهي شركات أجنبيّة تعمل بالسوق الوطنيّة عن طريق فروعها.

وتجدر الملاحظة في هذا الخصوص إلى أنّه ولئن تتيح هذه المعطيات الإحصائيّة تحديد المتدخّلين في السوق ذات الصلة ككلّ إلاّ أنّها لا تمكّن من إعطاء معطيات دقيقة حول خصائص الأسواق المرجعيّة الفرعيّة التي تمّ الوقوف عليها من ذلك تحديد عدد المتدخّلين بكلّ سوق فرعيّة والحصص السوقيّة الرّاجعة لهم.

ب. الطلب:

[3] الموقع الرسمي لبوابة الصناعة التونسيّة على شبكة الأنترنات هو : http://www.tunisieindustrie.nat.tn

يصدر الطلب داخل السوق المرجعيّة والأسواق المتفرّعة عنها من عدد كبير وغير متناهي من فئات المستهلكين التي تقوم باستعمال مثل هذه المنتجات في عمليّة تشغيل وتوزيع التيّار الكهربائي ذو الجهد المنخفض لإنارة الوحدات السكنيّة والشركات الصناعيّة والمؤسّسات الخدماتيّة ووسائل النقل وغيرها من المرافق والمنشآت الحيويّة الأخرى. وبدوره ينقسم استهلاك مثل هذه المنتجات إمّا إلى استهلاك نهائي لتشغيل شبكة التيّار الكهربائي أو إلى استهلاك مرحلي ضمن دورة الإنتاج حيث يتمّ في هذه الحالة استعمالها من قبل الشركات الصناعيّة كمكوّنات لإنتاج أصناف من المنتجات الكهربائيّة أو الالكترونيّة الأخرى.

ب. الحواجز عند الدخول إلى السوق:

مبدئيّا تتميّز السوق المرجعيّة والأسواق المتفرّعة عنها بضعف حواجز الدخول ذات الصبغة القانونيّة والإداريّة، إذ لا تقتضي ممارسة نشاط صناعة المنتجات الكهربائيّة ذات الجهد المنخفض إلاّ إيداع تصريح بالنشاط الصناعي لدى المصالح المختصّة التابعة لوزارة الصناعة والمؤسّسات الصغرى والمتوسّطة. ويتجلّى ضعف مثل هذا النوع من الحواجز في تزايد عدد المؤسّسات الناشطة بها من سنة إلى أخرى ليصل عددها الجملي إلى 74 مؤسّسة صناعيّة.

في المقابل، تمثّل الكلفة العالية للاستثمار في مثل هذا النشاط الصناعي بالإضافة إلى متطلبّات المعرفة التكنولوجيّة والخبرة العمليّة والتقنيّة من أهمّ الحواجز التي تعيق دخول المؤسّسات الأقلّ حجما وإمكانيّات إلى هذه السوق المرجعيّة والأسواق المتفرّعة عنها، إذ تتطلّب ممارسة النشاط استثمارات هامّة تهمّ بالأساس البحوث والابتكارات العلميّة ومواكبة التطوّر التكنولوجي واكتساب التقنيات المرتبطة بأتمتة المكوّنات والمعدّات الكهربائية الداخلة في مجال توزيع وحماية شبكة التيار الكهربائي ذي الجهد المنخفض. كما تتطلّب صناعة المنتجات والحلول الكهربائيّة المتجدّدة تشغيل يد عاملة مختصّة وذات كفاءات عالية والتي تبقى محلّ منافسة بين المؤسّسات العاملة بالقطاع لاستقطابها.

ج. نظام الأسعار:

تخضع أسعار المنتجات الكهربائيّة ذات الجهد المنخفض إلى قاعدة العرض والطلب في مجمل مراحل الإنتاج والتوزيع.

وتجدر الإشارة عموما إلى أنّ مستوى الأسعار قد شهد في السنوات العشر الأخيرة ارتفاعا مستمرّا نتيجة تلاقي عدّة عوامل سوقيّة يذكر من أهمّها ارتفاع أسعار المواد الأوليّة اللازمة لصناعة مثل هذه المنتجات بالإضافة إلى ارتفاع الطلب العالمي عليها.

3 . دراسة شرائح السوق المرجعيّة المعنيّة بعمليّة التركيز:

وفقا لتعدّد المنتجات مثلما سبق التعرّض إليها، فإنّ سوق المنتجات الكهربائيّة ذات الجهد المنخفض **تتفرّع بدورها إلى أسواق مرجعيّة متعدّدة تهمّ كلّ سوق فرعيّة منتج معيّن من المنتجات سابقة الذكر باعتبار أنّه لا يمكن استبدال منتج بآخر** إذ أنّ هذه المنتجات تعتبر ضروريّة ومتكاملة لضمان تشغيل وسلامة دورة التيّار الكهربائي ذي الجهد المنخفض.

وعموما، تصنّف سوق المنتجات الكهربائيّة ذات الجهد المنخفض والأسواق المتفرّعة عنها ضمن خانة أسواق احتكار القلّة نظرا لتركّز حوالي 80 % من العرض الإجمالي عند 6 شركات متنافسة من بينها شركتان محلّيتان فقط – هما شركة "SIAME" المرتبطة بعلاقات صناعيّة وتجاريّة مباشرة مع الشركة الأجنبيّة "GEIS" الناشطة بدورها في السوق ذات الصلة وكذلك شركة "TTI" التي ترتبط بعلاقات صناعيّة وتجاريّة مع الشركة الأجنبيّة "Eaton" الناشطة بدورها في السوق ذات الصلة – في حين تتقاسم نحو 68 شركة أخرى أقلّ حجما وامكانيّات العرض المتبقّي والذي لا يتجاوز في أقصى الحالات 20 %.

وطبقا للبيانات المضّمنة بوثيقة الإعلام بعمليّة التركيز، تعتبر الأطراف المعنيّة أنّ أنشطتها المرتبطة بالسوق الوطنيّة تتقاطع في أربعة شرائح من المنتجات الكهربائيّة ذات الجهد المنخفض تمثّل كلّ شريحة منها سوقا فرعيّة، وهي الموصلات منخفضة الجهد "LV Contactors" والقواطع الأوتوماتيكيّة منخفضة الجهد "LV Miniature Circuit Breakers" والقواطع ذات صندوق مشكّل منخفضة الجهد "LV Moulded Case Circuit Breakers" وأجهزة التسرّب الأرضي منخفضة الجهد "Residual Current Devices".

وعلى هذا الأساس، سيتمّ تحليل بيانات الأسواق المرجعيّة الفرعيّة ووضعيّة المنافسة فيها وطبيعة التغيّر الحاصل في درجة تركّزها وذلك من خلال ما توفّر من إحصائيات ومعطيات محيّنة مصدرها الأساسي الأطراف المعنيّة بعمليّة التركيز.

أ . شريحة الموصلات الكهربائيّة منخفضة الجهد "LV Contactors":

تتميّز هذه السوق الفرعيّة باستحواذ 6 شركات أجنبيّة فقط على قرابة 78 % من العرض الجملي في حين لا يتجاوز نصيب باقي الشركات المحليّة والأجنبيّة الأخرى 22 % وبالتالي يمكن تصنيفها ضمن خانة أسواق احتكار القلّة. ويقدّر النصيب الجملي لأطراف عمليّة التركيز من هذه السوق الفرعيّة لسنة 2016 بنحو 18 % بينما تستحوذ شركة "Schneider Electric" على حصّة سوقيّة هامّة تصل إلى حدود 26 %.

وتتوزّع الحصص السوقيّة لأهمّ الشركات الناشطة خلال السنوات الثلاث الأخيرة على النحو الذي يبيّنه الجدول التالي:

الوحدة: النسبة المائويّة %

الشركة	2014	2015	2016
ABB	12	19	15
GEIS	3	4	3
Schneider Electric	30	29	26
Chint	12	13	15
Eaton	10	10	10
Siemens	9	8	9
الشركات المتبقّية	25	17	22
المجموع	**100**	**100**	**100**
النصيب الجملي لأطراف عمليّة التركيز	**15**	**23**	**18**

ويستخلص من توزيع الحصص السوقيّة أنّ عمليّة استحواذ شركة "ABB" على شركة "GEIS" إن كانت ستعزّز المكانة السوقيّة لهذه الشركة لتصل حدود 18 % إلاّ أنّ هذه النسبة تبقى غير كافية للهيمنة على السوق في ظلّ وجود منافسة فاعلة تقودها بالأساس شركة "Schneider Electric" المستحوذة على الحصّة السوقيّة الأكبر المقدّرة بنحو 26 % وبنسبة أقّل كلّ من شركة "Chint" وشركة "Eaton" و شركة "Siemens".

ويمكن من خلال احتساب مؤشّر HHI (Herfindahl-Hirschman Index)[4] التأكّد من أنّ عمليّة الاستحواذ الراهنة ليس لها تأثير كبير في درجة تركّز هذه السوق الفرعيّة والتي بالرغم من ارتفاعها بنحو 90 نقطة إلاّ أنّها تبقى في واقع الأمر مقبولة من منظور المنافسة، وذلك مثلما يبيّنه الجدول التالي:

[4] The Herfindahl-Hirschman Index (HHI) is calculated as follows :
$\mathbf{HHI = S_1^2 + S_2^2 + S_3^2 + \ldots + S_n^2}$ (where Si is the market share of firm i, and i ranges from 1 to n).

	قبل الاستحواذ	بعد الاستحواذ
HHI[5]	1800	1890

ب. شريحة القواطع الأوتوماتيكية منخفضة الجهد " LV Miniature Circuit Breakers":

يقتصر نشاط شركة "GEIS" في هذه السوق الفرعيّة على تزويد شركة "SIAME" بصفة حصريّة بالمكوّنات اللازمة لصناعة القواطع الأوتوماتيكيّة منخفضة الجهد والتي تقوم بتجميعها وتركيبها ومن ثمّ ترويجها بالسوق المحليّة تحت علامتها التجاريّة "SIAME". وتتراوح الحصّة السوقيّة الجمليّة لأطراف عمليّة التركيز بالنسبة لسنة 2016 بين 31 و 36 % منها 25 إلى 30 % من النصيب المجمّع لشركة "GEIS" وشركة "SIAME". وعلى هذا الأساس، ستتمكّن شركة "ABB" إثر استحواذها على شركة "GEIS" من تحقيق قفزة كبيرة ونوعيّة في حصّتها السوقيّة وبالتالي تبوّأ المركز السوقي الأوّل بعد أن كانت في السابق لا تستحوذ إلاّ على 6 % من إجمالي السوق.

ويبيّن الجدول التالي تطوّر الحصص السوقيّة لأهمّ الشركات الناشطة خلال السنوات الثلاث الأخيرة:

الوحدة: النسبة المائويّة %

الشركة	2014	2015	2016
ABB	6	9	6
GEIS /SIAME	26	26	25-30
TTI	27	27	25-30
Schneider Electric	20	20	20
الشركات المتبقّية	21	18	14-24
المجموع	**100**	**100**	**100**
النصيب الجملي لأطراف عمليّة التركيز	**32**	**35**	**31-36**

The HHI index can range from close to zero to 10000 ; The closer a market is to being a monopoly the higher the HHI index. Conversely, if there were thousands of firms competing in an industry, each firm would have nearly 0 percent market share, and the HHI index would be close to zero. Thus, a near to zero HHI index indicates nearly perfect competition.

Three HHI levels help identify the characteristics of product market concentration, as follows :

- **Unconcentrated Market : HHI below 1500 ;**
- **Moderately Concentrated Markets : HHI between 1500 and 2500 ;**
- **Highly Concentrated Markets : HHI above 2500.**

(Source : Horizontal Merger Guidlines 2010, US Depratment of Justice and Federal Trade Commission).

[5] يجب التنويه إلى أنّ النتائج المتحصّل عليها من عمليّة قياس مدى التغيّر الحاصل في درجة تركّز هذه السوق أو الأسواق الفرعيّة الأخرى بالاعتماد على مؤشّر HHI تبقى في واقع الأمر نسبيّة وتستدعي الأخذ بعين الاعتبار لهامش الخطأ المتراوح بين 150 إلى 250 نقطة نتيجة احتساب نصيب مجمل الشركات المتبقّية كنصيب واحد وذلك نظرا لعدم وجود إحصائيات دقيقة بخصوصها.

كما يبيّن الجدول التالي مدى تغيّر درجة التركّز في هذه السوق الفرعيّة إثر عمليّة الاستحواذ الراهنة:

	قبل الاستحواذ	بعد الاستحواذ
HHI	1882 - 2812	2182 - 3172

ويلاحظ من النتائج المتحصّل عليها من عمليّة احتساب مؤشّر HHI اعتمادا على التقديرات الدنيا والعليا لحصص الشركات الناشطة أنّ درجة تركّز السوق سوف تشهد إثر عمليّة الاستحواذ الراهنة ارتفاعا بأكثر من 300 نقطة لتصل إلى حدود 2182 كأدنى درجة و 3172 كأقصى درجة ومتخطّية بذلك عتبة 2500 نقطة. وبالرغم من الارتفاع الحاصل في درجة تركّز السوق، فإنّ المنافسة ستبقى في واقع الأمر على أشدّها بين الشركة المستحوذة وشركة "TTI" التي تتمتّع بمكانة سوقيّة هامّة تتراوح بين 25 و 30 % وكذلك من شركة "Schneider Electric" بحصّة سوقيّة قدرها 20 % الأمر الذي يحيل إلى استبعاد احتمال تمكّن شركة "ABB" من تجاوز عامل الضغط التنافسي المسلّط عليها من منافسيها المباشرين والذي يعتبر الضامن الأساسي لعدم حصول تأثيرات سلبيّة على المنافسة داخل هذه السوق.

ب . شريحة القواطع ذات صندوق مشكّل منخفضة الجهد " LV Moulded Case Circuit Breakers":

تشير البيانات الصادرة عن أطراف عمليّة التركيز بالنسبة لسنة 2016 إلى استحواذ كلّ من شركة "GEIS" وشركة "ABB" على حصّة سوقيّة مجمّعة تقدّر بنحو 29 % في حين تتبوّأ شركة "Scheinder Electric" المرتبة الأولى بنصيب يناهز 35 % من إجمالي العرض في هذه السوق الفرعيّة.

وتتوزّع الحصص السوقيّة لأهمّ الشركات الناشطة خلال السنوات الثلاث الأخيرة على النحو الذي يبيّنه الجدول التالي:

الوحدة: النسبة المائويّة %

الشركة	2014	2015	2016
ABB	19	17	15
GEIS	14	16	14
Schneider Electric	24	32	35
Eaton	9	8	12

Siemens	2	1	3
الشركات المتبقّية	23	25	20
المجموع	**100**	**100**	**100**
النصيب الجملي لأطراف عمليّة التركيز	**33**	**34**	**29**

ومن ناحية أخرى، يقيس الجدول التالي مدى تطوّر درجة التركّز في هذه السوق الفرعيّة اثر عمليّة الاستحواذ الراهنة:

	قبل الاستحواذ	بعد الاستحواذ
HHI	2199	2619

ويبدو جليّا أنّ عمليّة التركيز الراهنة ستمكّن شركة "ABB" من تعزيز مكانتها السوقيّة وتشديد ضغطها التنافسي خاصّة على شركة "Scheinder Electric" الأمر الذي سينعكس إيجابيّا على وضعيّة المنافسة داخل هذه السوق الفرعيّة وذلك بالرغم من الارتفاع الحاصل في درجة التركّز والتي تبقى مقبولة نسبيّا.

هـ . سوق أجهزة التسرّب الأرضي منخفضة الجهد " Residual Current Devices":

يتمثّل نشاط شركة "GEIS" في هذه السوق الفرعيّة في تزويد شركة "SIAME" بصفة حصريّة بالمكوّنات اللازمة لصناعة أجهزة التسرّب الأرضي منخفضة الجهد في حين تقوم هذه الأخيرة بتجميعها وتركيبها ومن ثمّ ترويجها بالسوق المحليّة تحت علامتها التجاريّة "SIAME".

وتقدّر الحصّة السوقيّة الجمليّة لأطراف عمليّة التركيز لسنة 2016 بنحو 34 % من بينها 22 % كنصيب مجمّع لشركة "GEIS" وشركة "SIAME".

ويبيّن الجدول التالي تطوّر الحصص السوقيّة لأهمّ الشركات الناشطة خلال السنوات الثلاث الأخيرة:

الوحدة: النسبة المائويّة %

الشركة	2014	2015	2016
ABB	4	5	12
GEIS /SIAME	25	25	22
TTI	35	16	35

Schneider Electric	20	9	20
الشركات المتبقّية	16	45	11
المجموع	**100**	**100**	**100**
النصيب الجملي لأطراف عمليّة التركيز	**29**	**30**	**34**

كما يبيّن الجدول التالي التغيّر الحاصل في درجة تركّز هذه السوق الفرعيّة إثر عمليّة الاستحواذ الراهنة:

	قبل الاستحواذ	**بعد الاستحواذ**
HHI	2374	2902

ويستخلص ممّا سبق، أنّ شركة "ABB ستتمكّن " إثر استحواذها على شركة "GEIS" من تعزيز مكانتها السوقيّة بنصيب يقدّر بنحو 34 % من إجمالي العرض بعد أن كان نصيبها لا يتجاوز 12 % كأقصى تقدير وبالتالي تشديد المنافسة على شركة "TTI" المستحوذة على الحصّة السوقيّة الأكبر والمقدّرة بنحو 35 %.

ومن ناحية أخرى، ستشهد هذه السوق الفرعيّة إثر عمليّة الاستحواذ ارتفاعا نسبيّا في درجة تركّزها وذلك من دون حصول أيّ من الشركات المتنافسة على وضعيّة المركز المهيمن التي تخوّل لأيّ واحدة منها التخلّص من عامل الضغط التنافسي المتواصل.

II. التحليل القانوني لعمليّة التركيز:

1 . في مدى خضوع عمليّة التركيز الراهنة لرقابة مجلس المنافسة:

أ. مفهوم التركيز الاقتصادي:

نصّت أحكام الفصل 7 من قانون إعادة تنظيم المنافسة والأسعار على أنّه: **"يعدّ تركيزا اقتصاديّا بحكم هذا القانون كلّ عمل مهما كان شكله ينجرّ عنه نقل كلّ أو جزء من ملكيّة أو حقّ الانتفاع من ممتلكات أو حقوق أو سندات مؤسّسة من شأنه تمكين مؤسّسة أو عدّة مؤسّسات من ممارسة سيطرة حاسمة على نشاط مؤسّسة أو عدّة مؤسّسات أخرى وذلك بصفة مباشرة أو غير مباشرة".**

ويبرز من خلال ما جاء بمقتضيات الفصل المشار إليه أعلاه أنّ المشرّع لم يفرّق في إطار تعريفه لمفهوم التركيز الاقتصادي بين المؤسسات الوطنيّة والأجنبيّة وبين ما إذا كانت هذه المؤسّسات متواجدة داخل أو خارج السّوق الوطنيّة بل اعتمد في تقديره لمدى خضوع عمليّة التركيز لرقابة الوزير المكلّف بالتجارة على مدى تأثير هذه العمليّة على التّوازن العام للسوق الوطنيّة وذلك وفقا لما نصّت عليه أحكام الفقرة الثّانية من الفصل سالف الذّكر من أنّه : **"يجب عرض كلّ مشروع تركيز أو عمليّة تركيز اقتصادي من شأنّها خلق أو دعم وضعيّة هيمنة على السوق الداخليّة أو على جزء منها على موافقة الوزير المكلّف بالتجارة"**.

وبالرجوع إلى مشروع عمليّة التركيز الراهنة يتبيّن أنّها تتعلّق بقيام شركة "ABB Verwaltungs Ltd" باقتناء كامل أسهم وأصول تجمّع الشركات "GEIS" التابع لشركة " GE" الأمر الذي سينجرّ عنه انتقال الرقابة الكليّة والحصريّة "Prise de contrôle exclusif" على شركة "GEIS" من شركة " GE" إلى شركة "ABB Verwaltungs Ltd" المملوكة كليّا وبصفة غير مباشرة لشركة "ABB Ltd".

ووفقا لما تقدّم، فإنّ أحكام الفصل 7 من القانون سالف الذكر تنسحب على عمليّة الاستحواذ الراهنة المبرمة بين شركات عالميّة مالكة لشركات فرعيّة أو لفروع ناشطة بأسواق أجنبيّة مختلفة ومتعدّدة من بينها السّوق التونسيّة.

ب. درجة التركيز الاقتصادي:

لتخضع عمليّة التركيز لرقابة الوزير المكلّف بالتجارة وبالتالي رقابة مجلس المنافسة على معنى أحكام الفقرة 8 من قانون إعادة تنظيم المنافسة والأسعار لا بدّ أن يتعلّق الأمر بتركيز اقتصادي وأن يبلغ هذا التركيز درجة من الأهميّة تسمح له بتهديد المنافسة. وتقاس هذه الأهميّة بالآثار المحتملة لهذه العمليّة والتي لا تتحقّق إلاّ ببلوغ عتبات رقميّة معيّنة.

وأوجب الفصل 7 من القانون سالف الذكر أن يعرض على موافقة الوزير المكلّف بالتجارة كل مشروع تركيز أو عمليّة تركيز اقتصادي من شأنها خلق أو دعم وضعيّة هيمنة على السوق الداخليّة أو على هامّ منها بعد توفّر أحد الشرطين التاليين:

- **الشرط الأوّل:** أن يتجاوز نصيب هذه المؤسّسات مجتمعة خلال الثلاث سنوات الماليّة الأخيرة نسبة 30 % من البيوعات أو الشراءات أو كلّ الصفقات الأخرى على السوق الداخليّة لمواد أو منتوجات أو خدمات بديلة أو جزء هامّ من هذه السوق.

- **الشرط الثاني:** أن يتجاوز إجمالي رقم المعاملات المنجز من طرف هذه المؤسّسات على السوق الداخليّة مبلغ معيّنا ضبطه الأمر الحكومي عدد 780 لسنة 2016 المؤرّخ في 13 جوان 2016 بمائة مليون دينار (100.000.000د).

وفي إطار استشارة الحال فإنّ الشرط المتعلّق برقم المعاملات المحقّق بالسوق الداخليّة من طرف المؤسّسات المعنيّة بعمليّة التركيز متوفّر باعتبار أنّ إجمالي رقم معاملات شركة "GEIS" وشركة " ABB Ltd" يبلغ 75.375.852 دولار أمريكي بالنسبة لسنة 2016 أي ما يعادل 170.522.789 دينار تونسي، وذلك على النحو الذي يبيّنه الجدول التالي:

الشركة	رقم المعاملات بالدولار الأمريكي	سعر الصرف دولار/ دينار[6]	رقم المعاملات بالدينار
GEIS	**2.735.935**	**2.2623**	**6.189.505,750**
ABB	**72.639.917**	**2.2623**	**164.333.284,229**
المجموع	**75.375.852**	**2.2623**	**170.522.789,979**

وفي حكم ما تقدّم، يتّجه التأكيد على أنّ مشروع عمليّة التركيز الراهنة قد استوفى مجمل الشروط القانونيّة الموجبة لعرضه على الوزير المكلّف بالتجارة ليتّخذ بشأنه قراره بعد استشارة مجلس المنافسة.

2 . تقييم آثار عمليّة التركيز على المنافسة:

اقتضت أحكام الفصل 12 من القانون عدد 36 لسنة 2015 المؤرّخ في 15 سبتمبر 2015 والمتعلّق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار أنّ مجلس المنافسة: **"ينظر في مدى مساهمة مشروع التركيز الاقتصادي أو عمليّة التركيز الاقتصادي في التقدّم التقني أو الاقتصادي قصد ضمان التعويض الكافي عن الإخلال بالمنافسة. كما يجب أن يأخذ مجلس المنافسة في تقييمه لمشروع التركيز الاقتصادي أو عمليّة التركيز الاقتصادي بعين الاعتبار تعزيز أو الحفاظ على القدرة التنافسيّة للمؤسّسات الوطنيّة إزاء المنافسة الدوليّة"**. ويستخلص من أحكام هذا الفصل أنّ المشرّع أوكل إلى مجلس المنافسة مهمّة

[6] تمّ اعتماد معدّل الصرف لسنة 2016.

تقييم مشاريع أو عمليّات التركيز الاقتصادي بهدف الحفاظ على المنافسة من كلّ الممارسات التي يمكن أنّ تخلّ بها.

ومن خلال دراسة السوق يتبيّن أنّ عمليّة التركيز الراهنة تأخذ كما سبق ذكره شكل **تركيز أفقي** باعتبار أنّ أنشطة الشركات المعنيّة هي **أنشطة تنافسيّة وغير متكاملة** تشمل أنشطة أسواق المنبع "Upstream Markets" وأسواق المصبّ "Downstream Markets" التي تغطّي مختلف مراحل سلسلة القيمة.

أ. على مستوى الهيكلة العامّة لسوق المنتجات الكهربائيّة ذات الجهد المنخفض والأسواق المتفرّعة عنها:

إنّ من أهمّ الآثار الناجمة عن عمليّة التركيز الأفقيّة موضوع الاستشارة الراهنة هو مساهمتها في تغيير الهيكلة العامّة للسوق المرجعيّة ومختلف الأسواق المتفرّعة عنها سواء من حيث الحصص السوقيّة لأهمّ المتدخّلين فيها أو من حيث درجة تركّزها، إذ أنّ عمليّة استحواذ شركة "ABB Verwaltungs Ltd" المملوكة كليّا لشركة "ABB Ltd" على شركة "GEIS" سينتج عنها:

- **جمع لحصص سوقيّة من دون خلق أو دعم لوضعيّة هيمنة** ذلك أنّ عمليّة الاستحواذ وإن كانت ستمكّن شركة "ABB Ltd" من تعزيز مكانتها السوقيّة في مختلف الأسواق المتفرّعة عن السوق المرجعيّة بمستويات معتبرة لتصل في أغلبها إلى مستوى 30 % أو أكثر من إجمالي العرض إلاّ أنّها **لن تخوّل لها الحصول على وضعيّة المركز المهيمن نظرا لوجود منافسة شديدة وفاعلة** صادرة عن شركات أجنبيّة ووطنيّة تستحوذ على نصيب سوقي هامّ ومتقارب نذكر من أهمّها شركة "Scheinder Electric" وشركة "TTI" وشركة "Eaton" وشركة "Chint".

- **ارتفاع نسبي في درجة التركّز** ذلك أنّ عمليّة التركيز الراهنة ستؤدّي إلى ارتفاع نسبي في درجة تركّز مختلف الأسواق الفرعيّة المصنّفة ضمن أسواق احتكار القلّة والذي يبقى مقبولا من الناحية الاقتصاديّة في ظلّ فاعليّة الضغط التنافسي الملاحظ بين الشركات الناشطة.

- **عدم حصول أيّ تغيير في عدد المتدخّلين:** لن تشهد السوق المرجعيّة والأسواق المتفرّعة عنها أيّ تقلّص في عدد الشركات الناشطة بها وذلك نظرا لأنّ الشركة المعنيّة بعمليّة الاقتناء لا تمتلك في واقع الأمر أيّ فرع أو وكالة بيع تنشط في السوق التونسيّة ويقتصر نشاطها على العلاقات التجاريّة المباشرة التي تربطها مع شركتين محلّيتين هما كلّ من شركة "SIAME" وشركتها الفرعيّة "ELECTRICA"

اللتان تقومان باستيراد مجموعة من المنتجات أو المكوّنات الكهربائيّة التي تصنّعها هذه الشركة ومن ثمّ توزيعها إمّا تحت العلامة التجاريّة "GE" أو تحت العلامة التجاريّة "SIAME".

ب. على مستوى التوازن العامّ لسوق المنتجات الكهربائيّة ذات الجهد المنخفض والأسواق المتفرّعة عنها:

تعتبر الحواجز القانونيّة والإداريّة التي يمكن أن تعيق دخول منافسين جدد إلى السّوق المرجعيّة والأسواق المتفرّعة عنها **ضعيفة** الأمر الذي يستبعد معه احتمال غلقها خاصّة وأنّ مردوديّة مثل هذه الصناعات الكهربائيّة المرتكزة بالأساس على الابتكار والتجديد التكنولوجي تحفّز على مزيد الاستثمار فيها. كما سيساهم الضغط التنافسي المتبادل بين الشركات المتنافسة في الحدّ من إمكانيّة ظهور ممارسات تضييقيّة تسمح بإزاحة منافسين من السوق أو تهديد توازنها العام.

وبالتالي، يمكن القول أنّ عمليّة التركيز الراهنة لن ينجرّ عنها عموما أيّة آثار أفقيّة أو عموديّة سلبيّة على المنافسة.

ت. في مدى مساهمة عمليّة التركيز الراهنة في التقدّم التقني أو الاقتصادي:

تتضمّن عملية التركيز الراهنة جملة من الفوائد الاقتصاديّة التي يمكن حصرها في النقاط التالية:

– تحقيق الشركة المستحوذة لاقتصاد في التكلفة على المدى المتوسّط بقيمة 200 مليون دينار وهو ما سيؤثّر إيجابيّا في كفاءة وتنافسيّة عرضها المتنوّع من المنتوجات الكهربائيّة ذات الجهد المنخفض سواء من حيث الجودة أو من حيث مستوى الأسعار المطروحة في الأسواق العالميّة؛

– تحسين قدرات الابتكار وتعزيز موارد البحث والتطوير وتجديد وترشيد الإنتاج وهو ما يساعد على الرفع من سلسلة القيمة الجمليّة وبالتالي تحسين رفاه المستهلكين؛

– تعزيز القدرة التنافسيّة للشركات الوطنيّة الناشطة في السوق المرجعيّة والتي ترتبط بعلاقات اقتصاديّة وتجاريّة مع أطراف عمليّة التركيز.

– الرفع من كفاءة اليد العاملة الوطنيّة التي تشتغل في فروع الشركة المستحوذة.

وتأسيسا عليه، فإنّ عمليّة التركيز الاقتصادي موضوع الاستشارة الراهنة لا تثير إشكالا على مستوى المنافسة باعتبارها لا تمكّن من خلق أو دعم وضعيّة هيمنة على السوق الداخليّة أو على جزء منها ولا تؤثّر بالتالي على التوازن العامّ لهذه السوق، **الأمر الذي يتّجه معه قبول مشروعها**.

وصدر هذا الرأي عن الجلسة العامّة لمجلس المنافسة بتاريخ 21 ديسمبر 2017 برئاسة السيّد رضا بن محمود وعضويّة السيّدات والسّادة محمّد العيّادي وعمر التونكتي ورجاء الشواشي وريم بوزيّان والخموسي بوعبيدي وسالم بالسعود وخالد السلاّمي وبحضور المقرّر العام السيّد محمّد شيخ روحه وكاتب الجلسة السيّد نبيل السماتي.

الرئيس.